



تحليل سوق العمل، سياسات التشغيل

1. مدخل

- الهدف الأساسي للتنمية يتعلق بتقليل أو إنهاء الفقر. ويبدو منطقيا أن الحل يتطلب زيادة الدخل. وكتب آرثر لويس (1954) عن ذلك في أولى أدبيات التنمية. ويقول لويس بأنه يجب فهم كيف استطاعت بعض الأمم أن ترفع معدل الادخار من 5 بالمئة إلى 12 بالمئة في الناتج القومي!

• في نفس العام نشر الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل مودلياني (Modigliani) ورقة مع Brumberg كانت ولا تزال من أهم النظريات الاقتصادية التي تفسر ما جاء به لويس وهي نظرية دورة الحياة (life-cycle). ورغم أن النظرية ليست عن التنمية إلا أنها تحاول أن تفسر الادخار. ومفادها أن الفرد عندما يكون شابا يافعا يعمل لساعات طويلة ويحني دخلا كبيرا يدخر منه كثيرا ثم عندما يكبر في السن تقل عدد ساعات عمله ومعها يبدأ دخله بالانخفاض ومعها ينخفض معدل الادخار لغرض تسوية الاستهلاك.

- هذا ما يتعلق "بمستوى" الدخل فما هي العلاقة مع "النمو" في الدخل – ما هو الفرق؟
- في ورقة ثانية (Modigliani, 1970) وضح بأنه إذا ما قام الأفراد في دولة معينة بالادخار عندما يكونوا يافعين ويقللوا ادخارهم عندما يكبروا في السن، أي إذا كان هذا هو السلوك مطابق لدورة الحياة، فإن عدد السكان والنمو الاقتصادي (نمو الناتج القومي) للفرد سيؤثران في زيادة معدلات الادخار. فمع زيادة عدد السكان يزداد عدد المدخرين ليقف عدد غير المدخرين لأن نسبة الشباب أكثر. ومع النمو الاقتصادي والدخل القومي للفرد يكون الناس المدخرين أغنى من غير المدخرين.

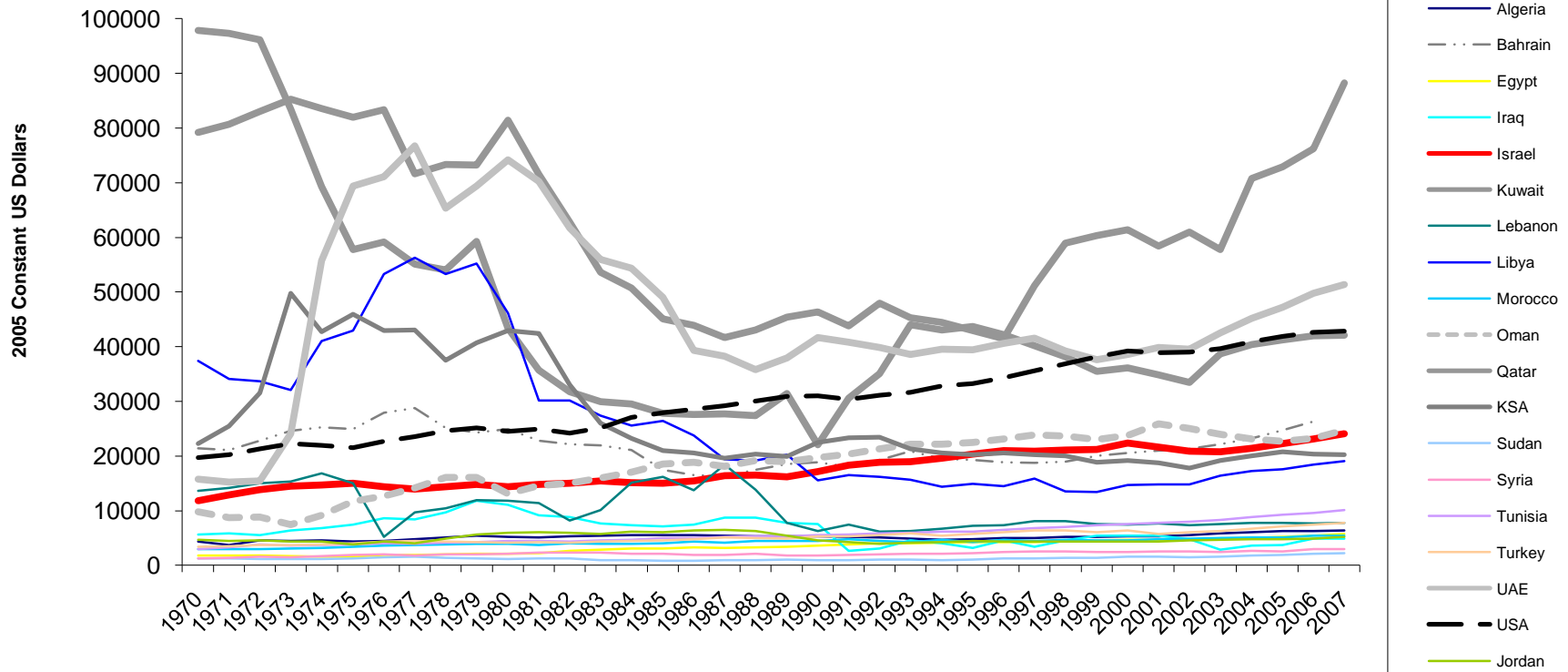
- كما تتنبأ هذه النظرية بأن معدل الادخار مستقل ومنفصل تماما (Independent) عن "مستوى" التنمية لأن كل شيء بقياس نسبة إلى الدخل فعندما يكون النمو الاقتصادي صفر يكون معدل الادخار صفر أيضا .

- إذا التنمية موضوع يتعلق بالفقر والدخل وجزء كبير من الدخل مرتبط بالعمل حيث أن دخل الفرد من العمل يساوي معدل أجره الحقيقي مضروب في عدد ساعات العمل. وكذلك هناك علاقة مباشرة بين معدل "نمو" الدخل القومي ومعدل البطالة وهذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا البرنامج. سوف ندرس نظريات سوق العمل. فالتنمية تحتاج إلى سوق عمل فعال وكفء ومرن. إذا كان الدخل القومي ينمو بسرعة فإن معدلات العمالة تزداد والبطالة تنخفض فتتحقق أهداف التنمية.

- الرسم البياني للنتائج القومي الحقيقي للفرد لمجموعة كبيرة من دول العالم تؤكد على أن العالم العربي فقير ما عدا الدول الخليجية النفطية والتي يبدو واضحاً أن دخولها ذات تباين ظاهري كبير.

بيانات عن النمو الاقتصادي

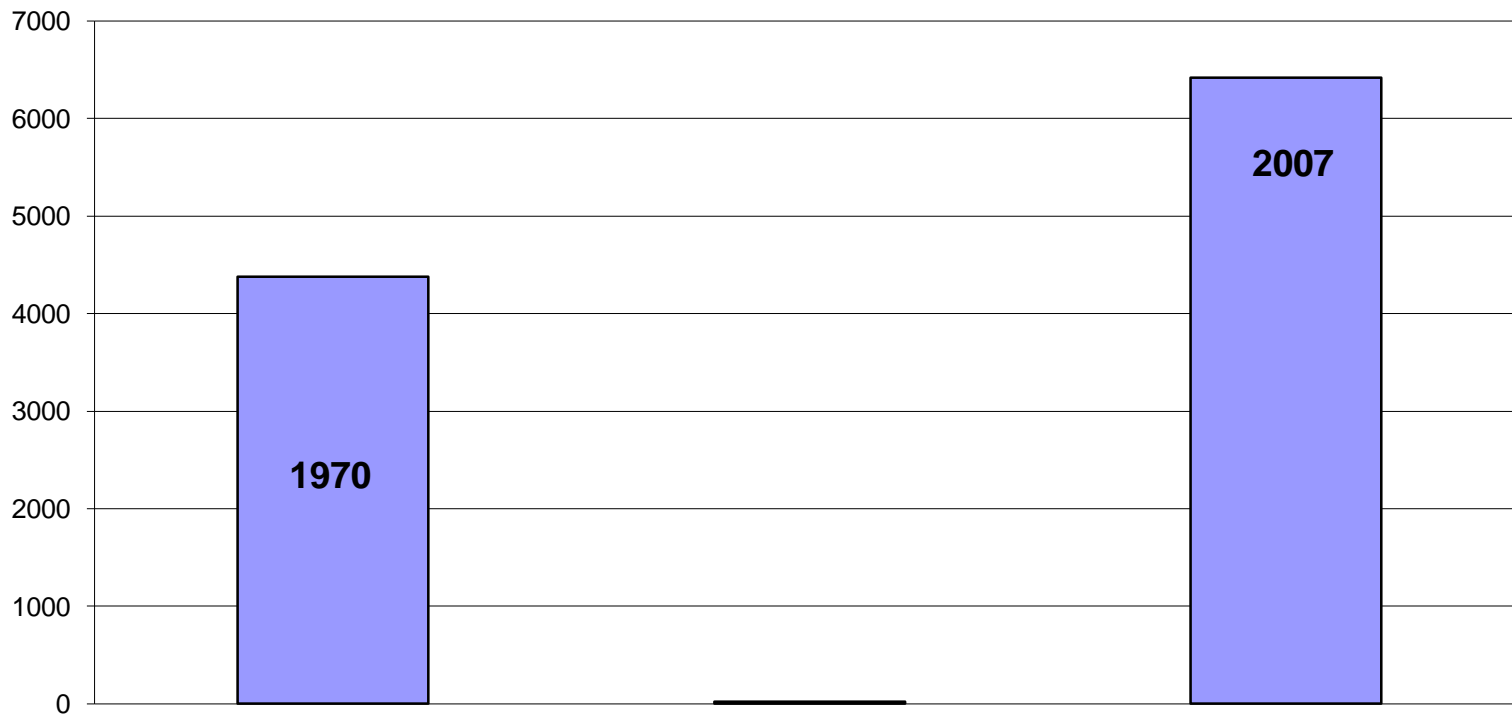
Real GDP Per Capita PPP-Adjusted



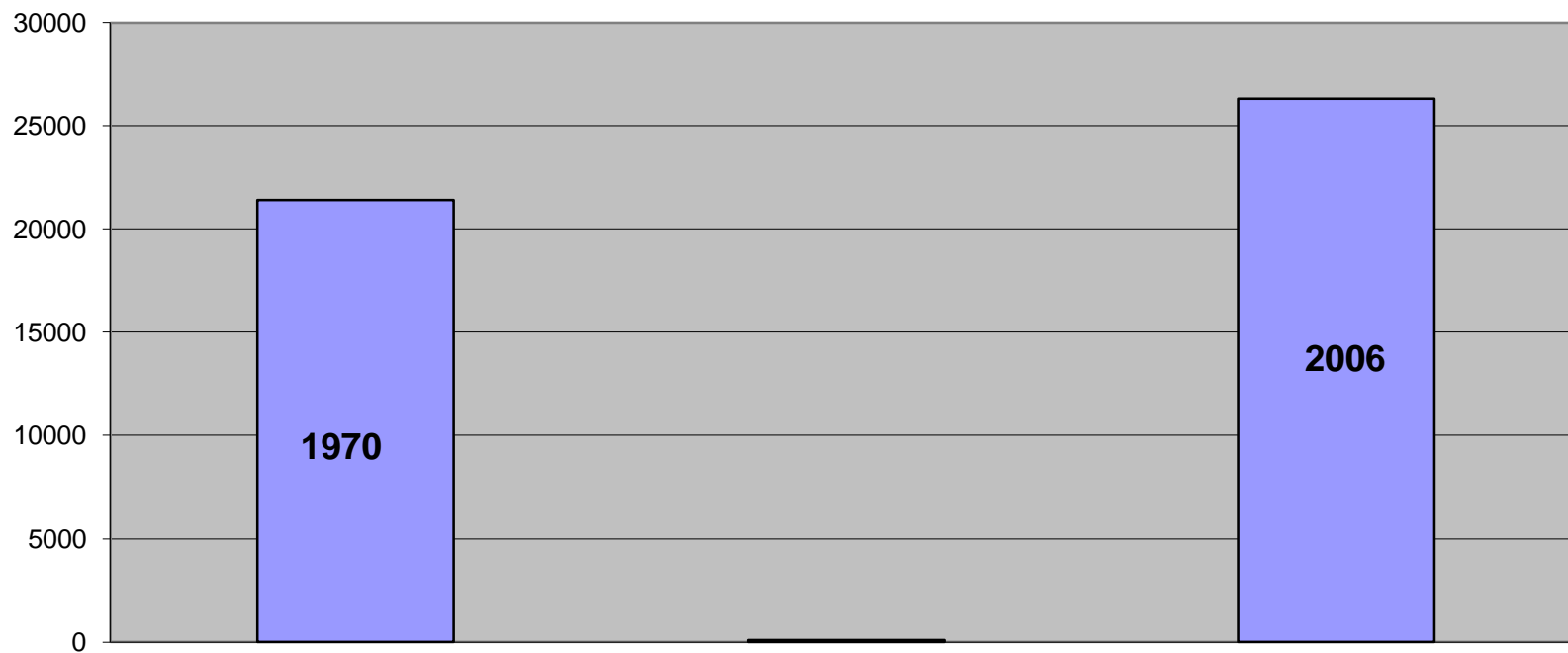


1. GDP per Person is taken from Penn World table 6.2 (very reliable data set)
2. الناتج القومي الاجمالي للفرد - المصدر:
3. GDP is PPP-adjusted and not in constant prices. PPP is Purchasing Power Parity condition, where we the data are adjusted for price differences.
4. الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة ومعدل باستخدام معامل القدرة الشرائية
5. Go to the tables and read the definitions and measurements.
6. يمكنك الاطلاع على التعريفات في الموقع اعلاه
7. GDP per capita is a common measure of richness and development is always measured by this yardstick. Some people started to question the merit of such measure and are looking for wider measures such as the “Happiness Index” where GDP is probably a big chunk of it.
8. يعتبر الناتج القومي الاجمالي للفرد قياسا متداول ومعروف للغنى
9. I have all Arab countries except Lebanon and Libya, where data are not available.
10. ليس لدينا لبعض الدول العربية كليبيا ولبنان
11. I grouped the Gulf countries in grey color to distinguish their high levels of GDP.
12. دول الخليج العربي ككل في اللون الرصاصي
13. Note how the Gulf countries, the US (and ?) have the highest levels of GDP per capita.

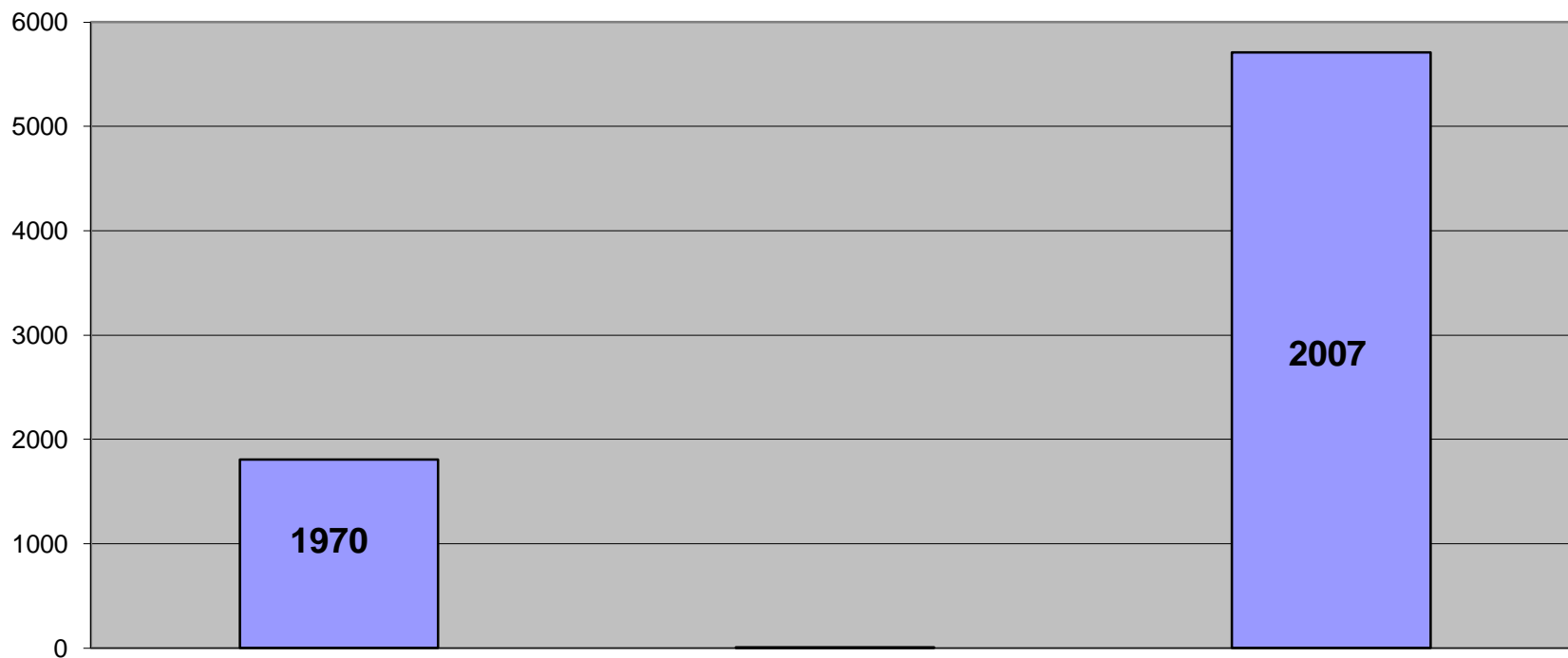
Real GDP per Capita Algeria



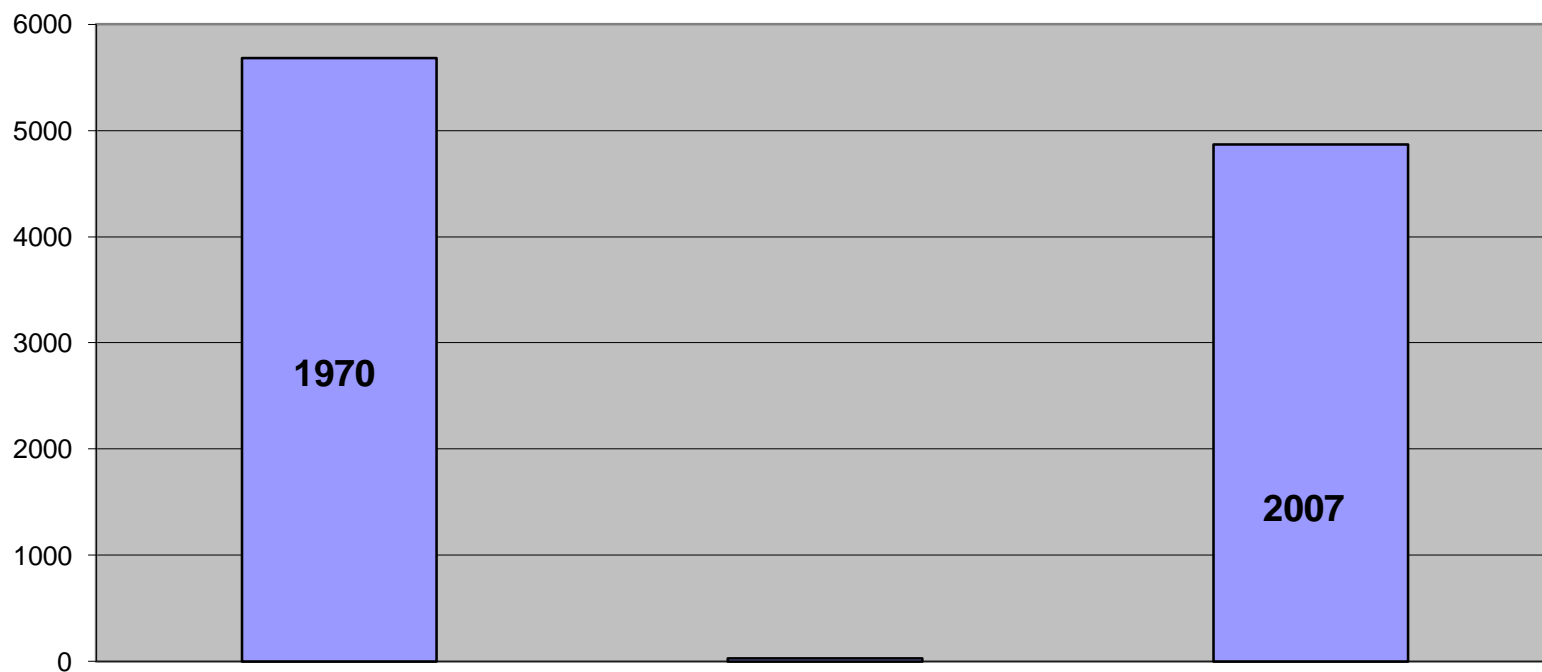
Bahrain



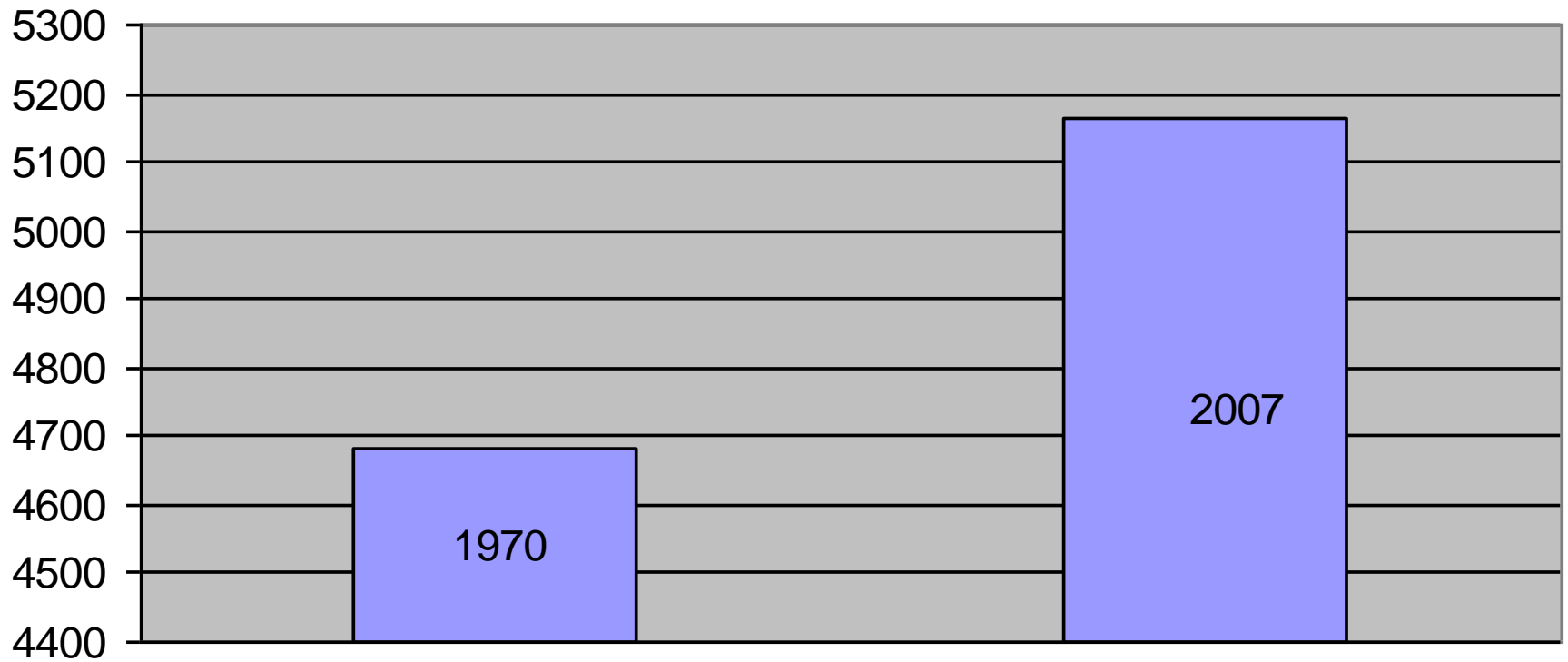
Egypt



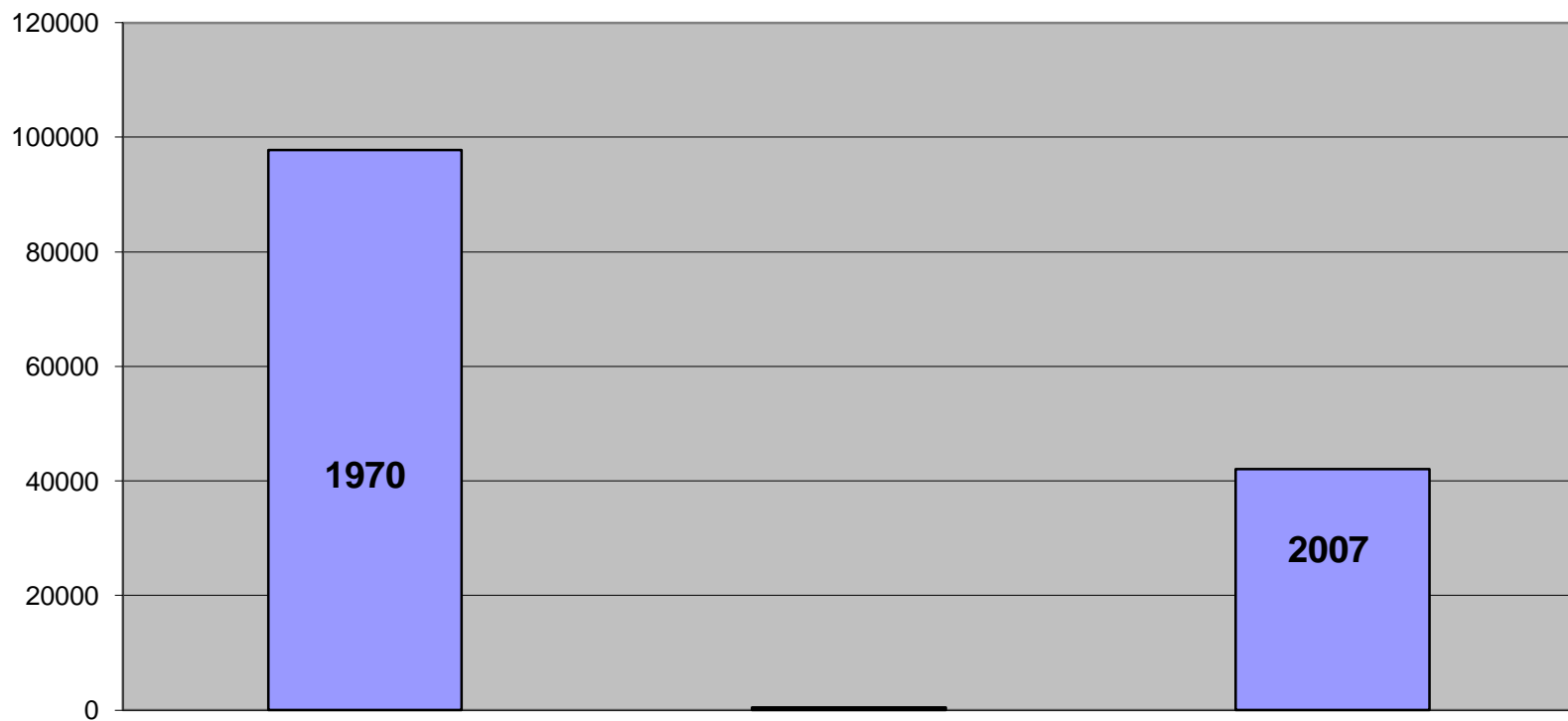
Iraq



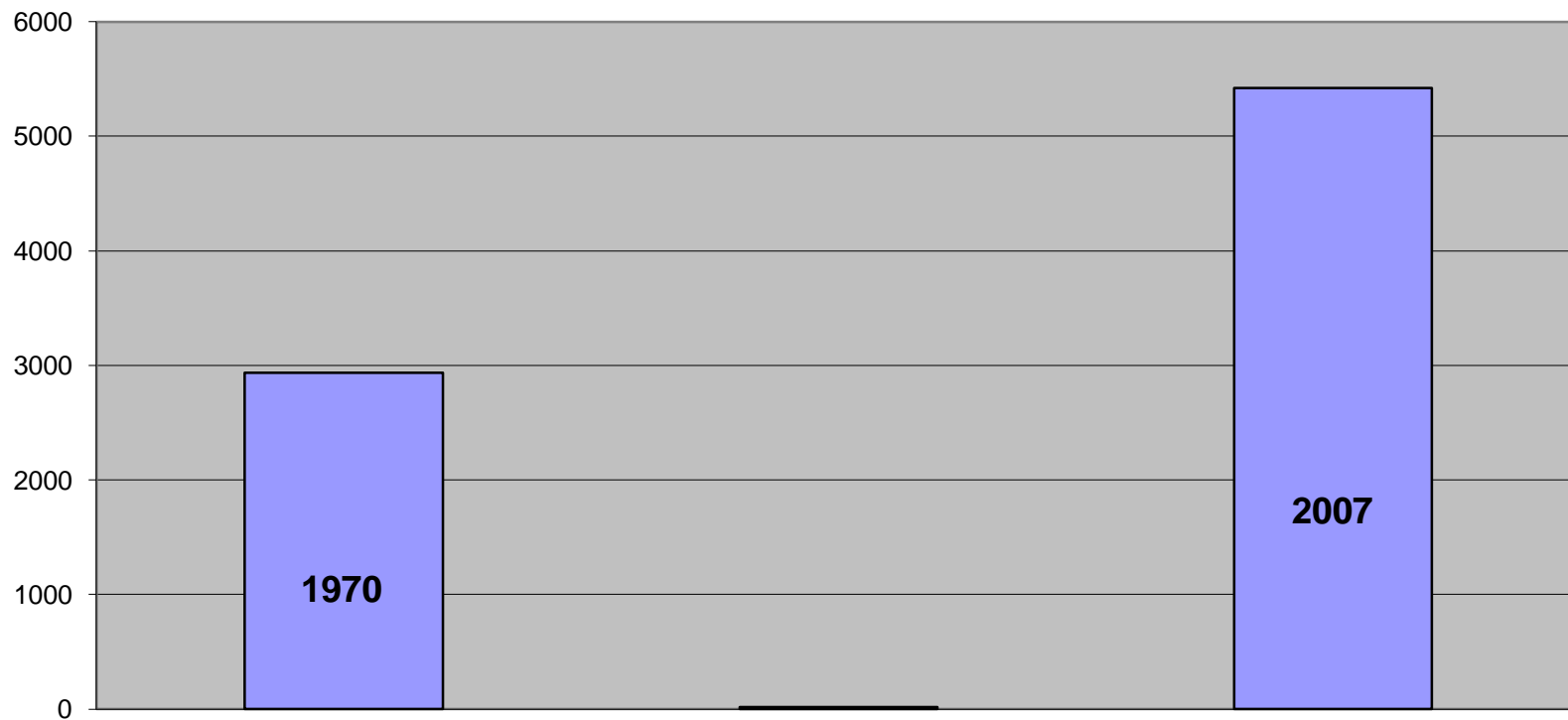
Jordan



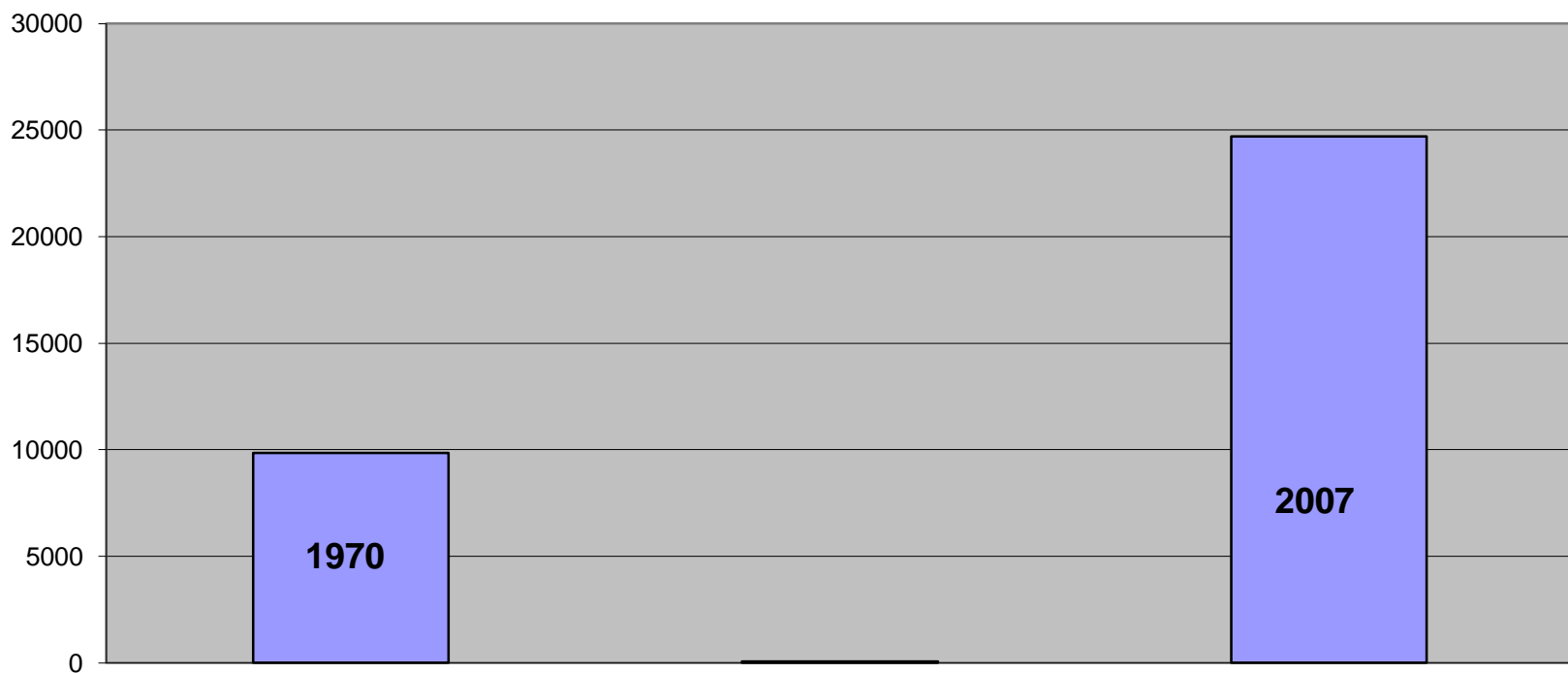
Kuwait



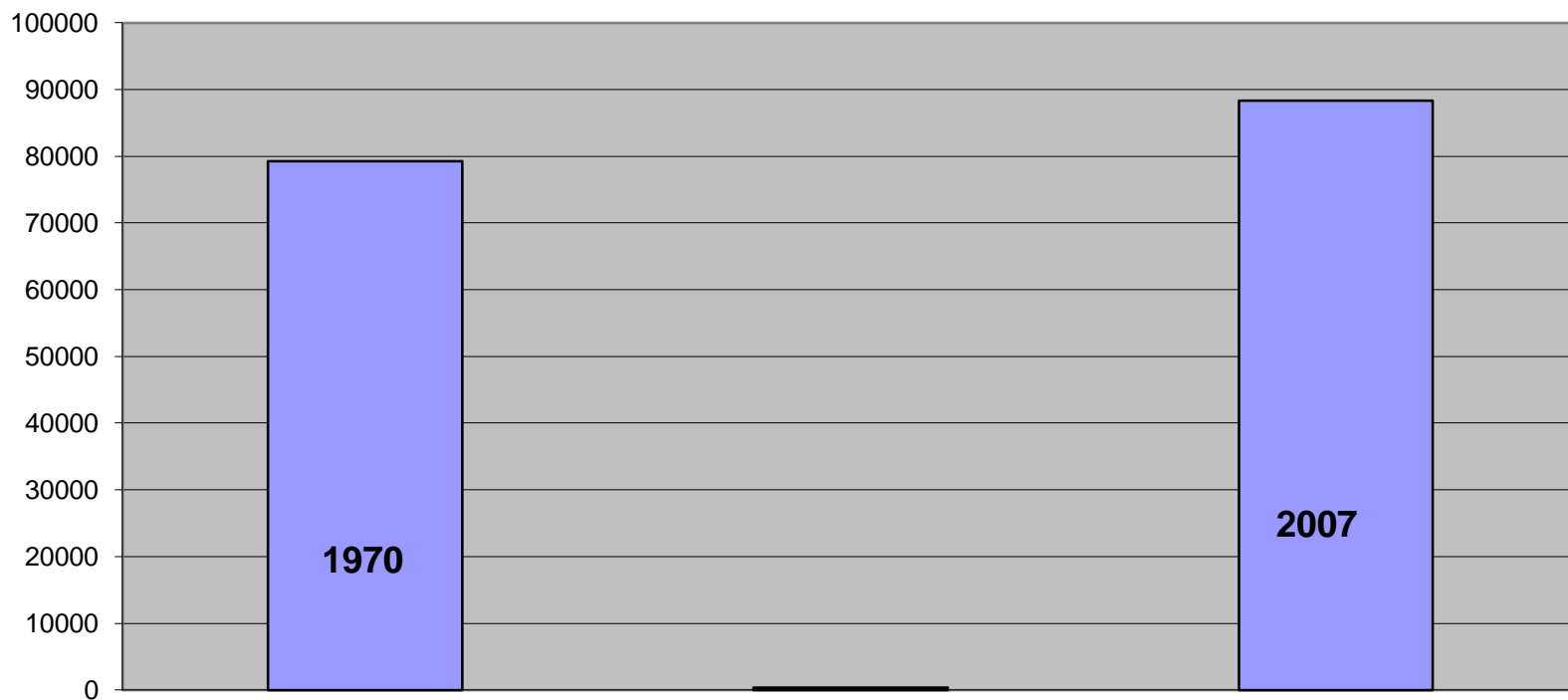
Morocco



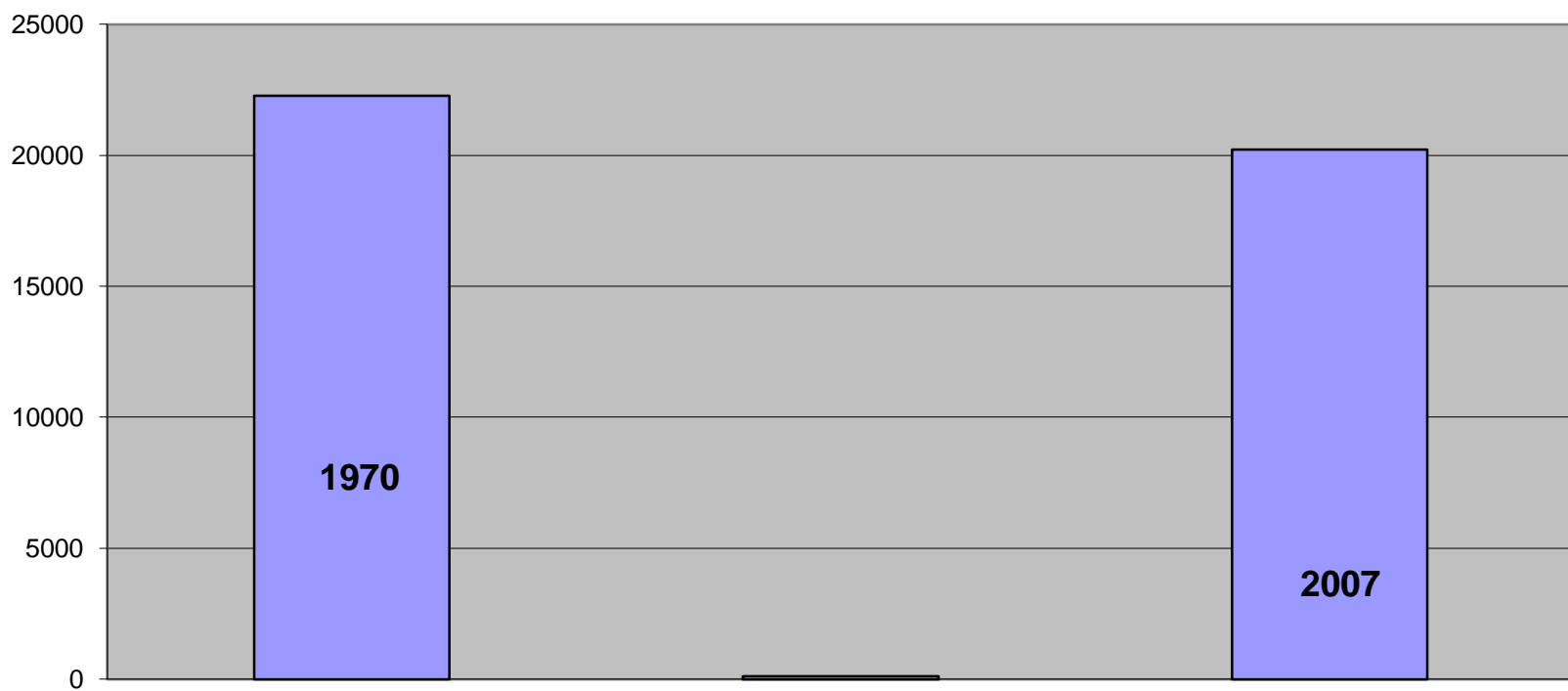
Oman



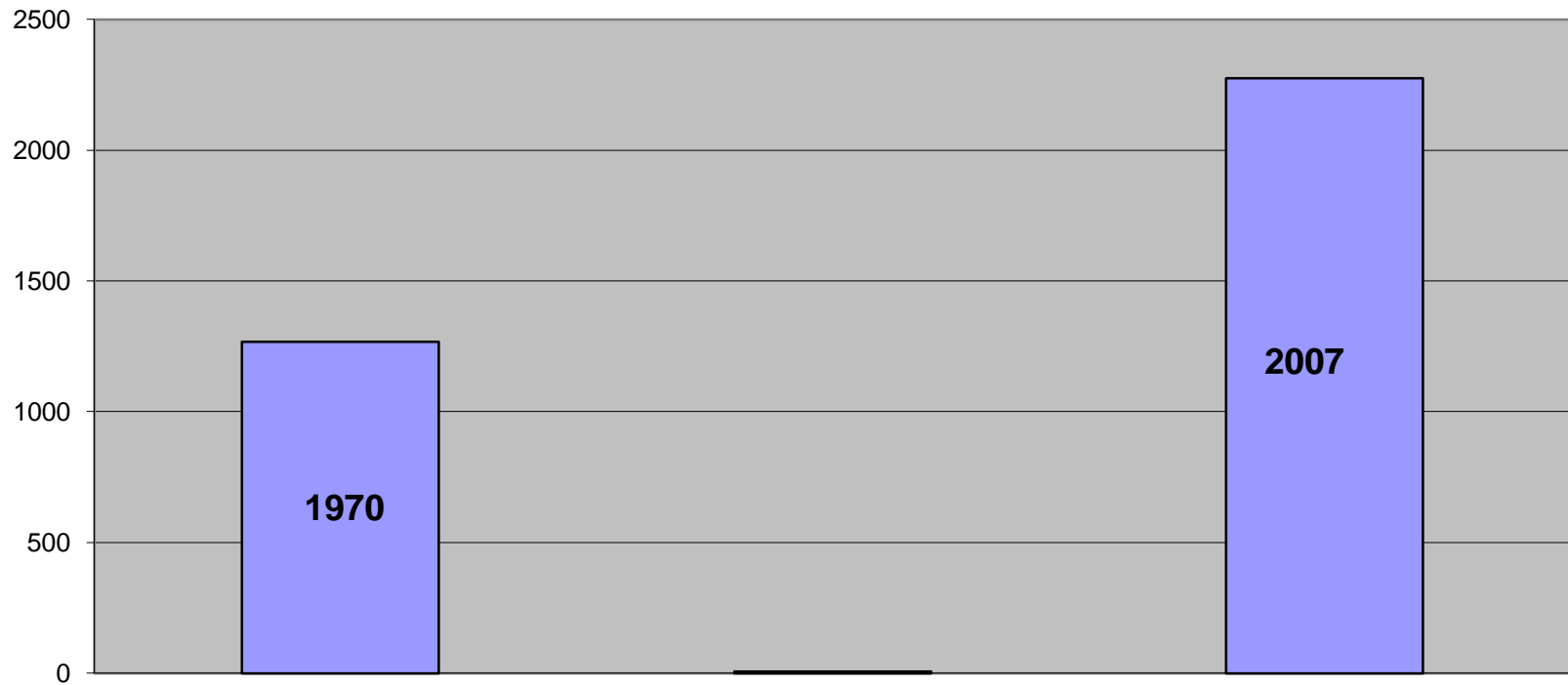
Qatar



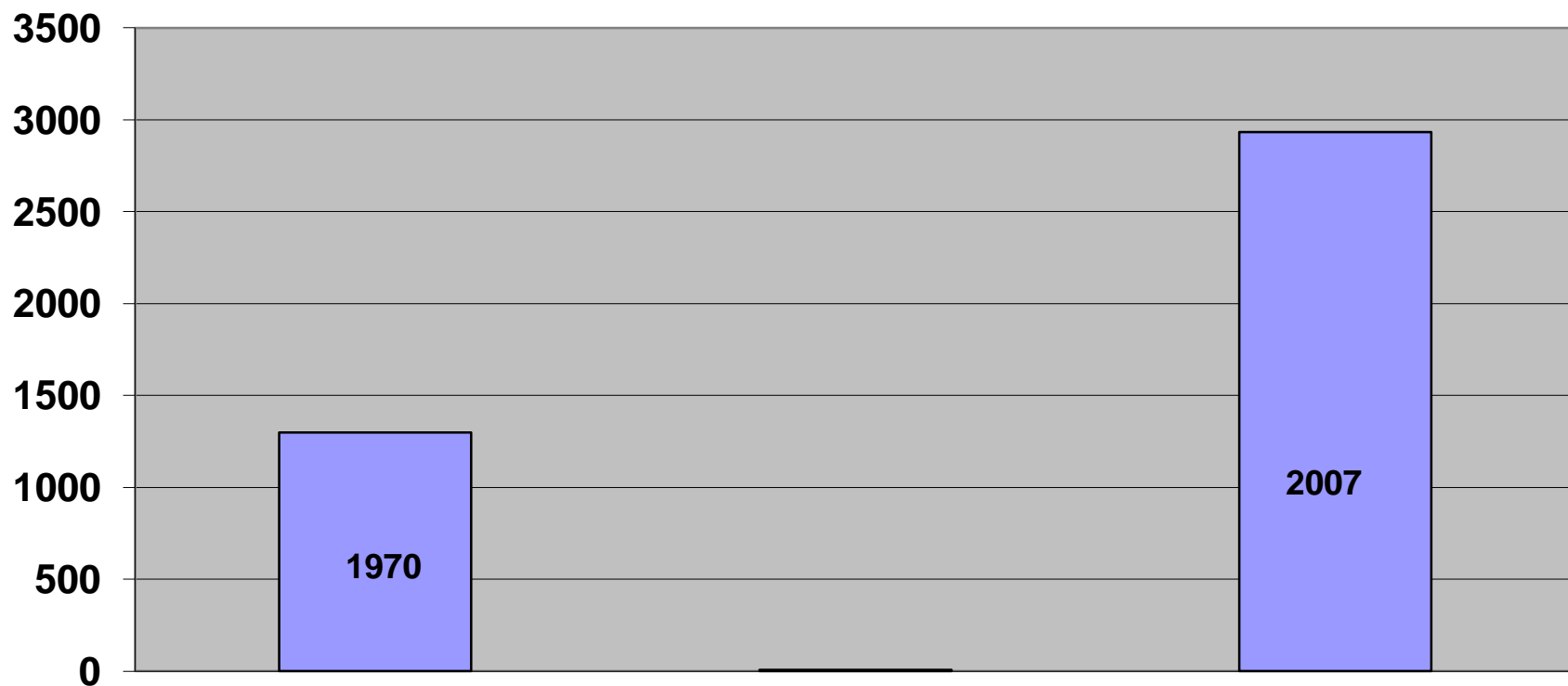
KSA



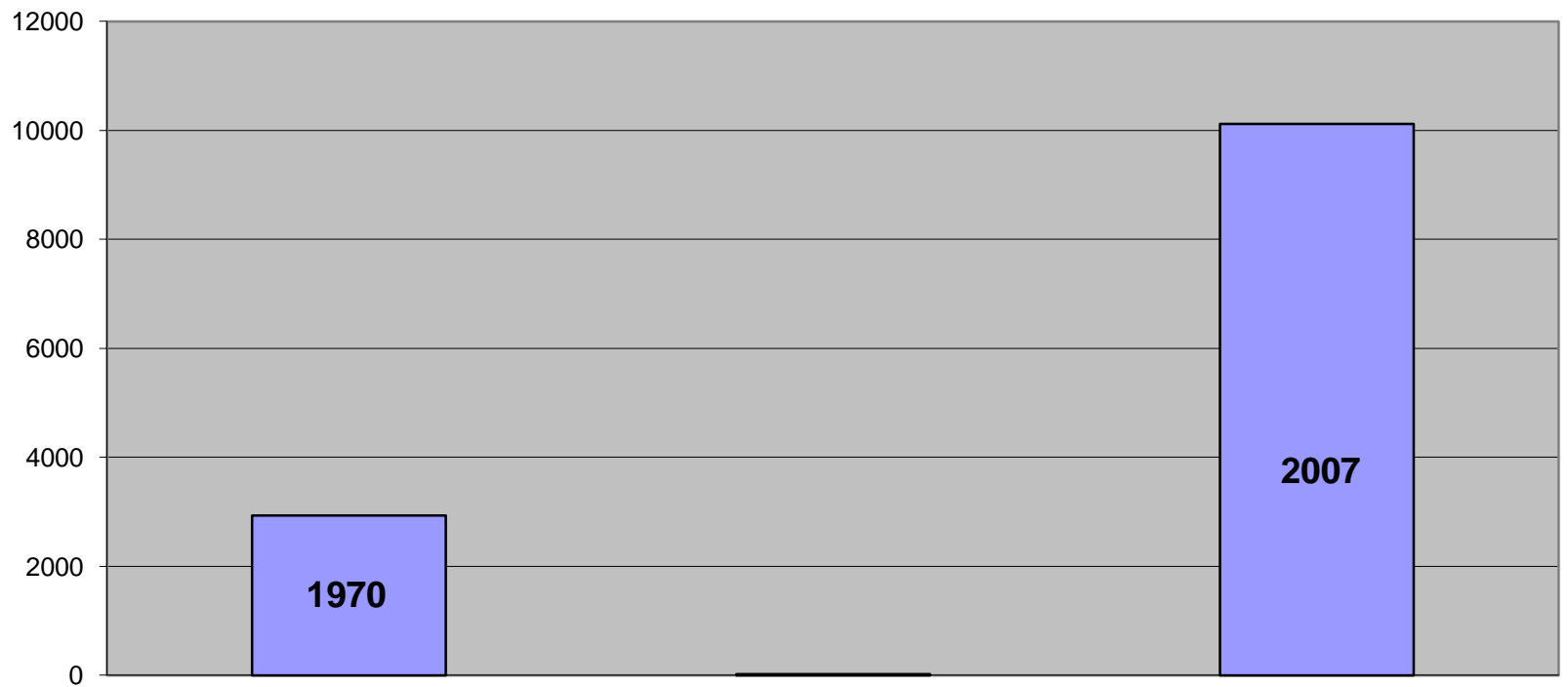
Sudan



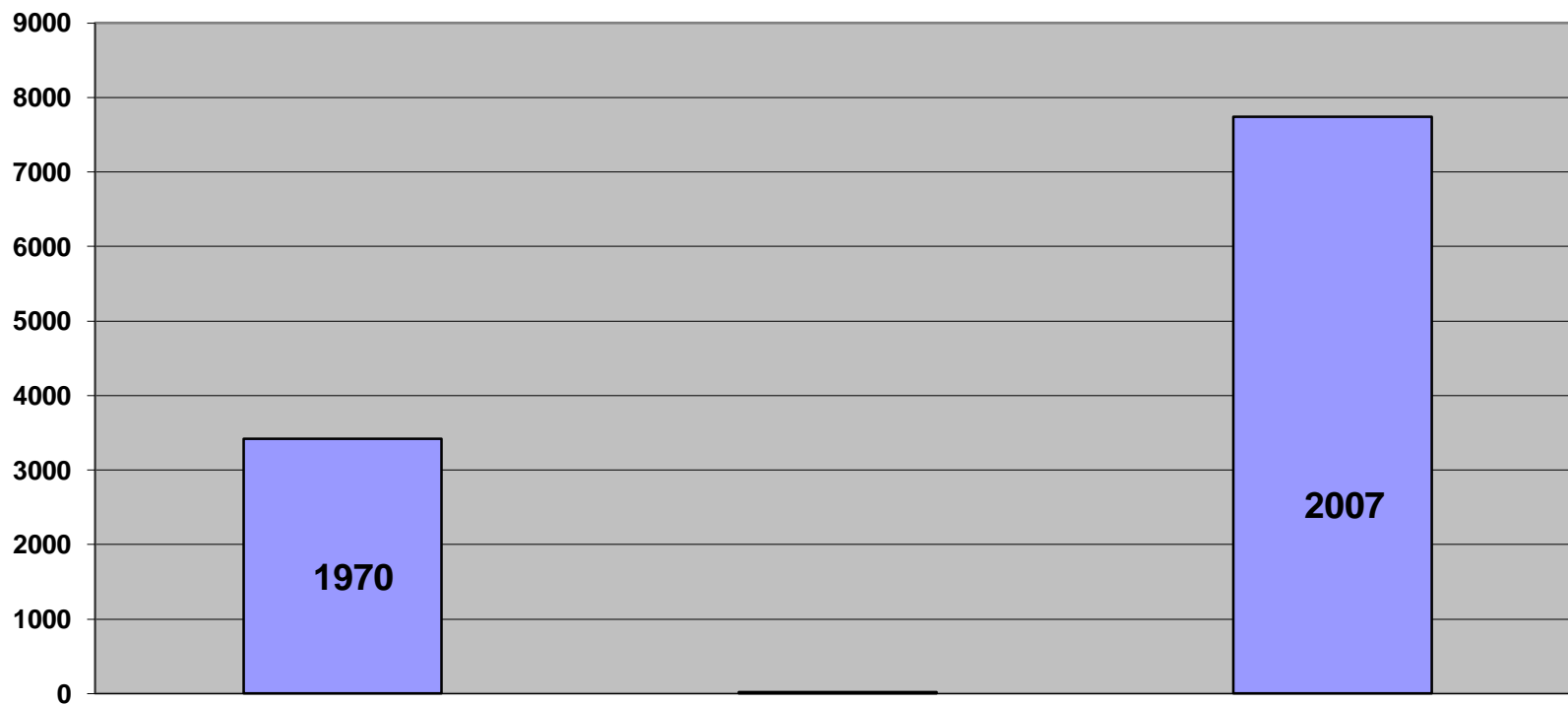
Syria



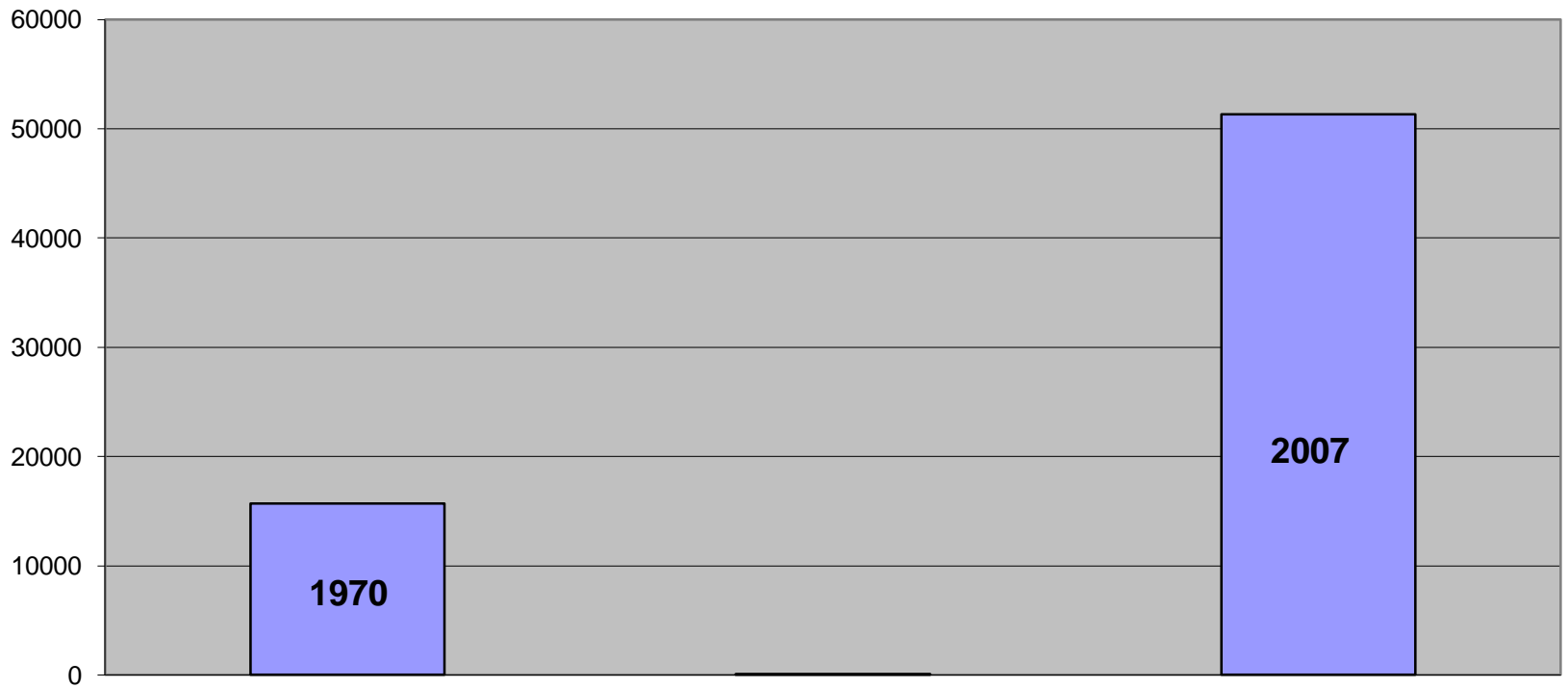
Tunisia



Turkey



UAE



- يبدو واضحا أن أغلب الدول العربية قد نمت دخولها خلال العقود الثلاثة الماضية ولكن يجب ألا ننسى أن بقية دول العالم تطورت أيضا خلال نفس الفترة الزمنية والسؤال أين نحن قياسا بهم؟



Real GDP per capita relative to the USA=100 PPP adjusted

2007	1970	Country
14.9	22.1	Algeria
61.3	108.4*	Bahrain
13.3	9.15	Egypt
11.3	28.7	Iraq
12.0	23.7	Jordan
98.1	495.3	Kuwait
12.6	14.8	Morocco
57.6	99.8	Oman
205.8*	401.2	Qatar
47.1	112.7*	Saudi Arabia
5.3	6.4	Sudan
6.8	6.6	Syria
23.6	14.8	Tunisia
18.0	17.2	Turkey
119.7*	79.6	UAE

* أغنى من الولايات المتحدة الأمريكية

جدول : معدل نمو الناتج القومي للفرد % من 1970 إلى 2007

نمو ضعيف إلى معدوم		نمو كبير	
1.23	الجزائر	5.67	مصر
0.62	البحرين *	2.23	المغرب
-0.37	العراق	6.44	تونس
-1.49	الكويت	5.96	الإمارات
-1.14	لبنان	3.31	تركيا
-1.28	ليبيا	3.31	سوريا
0.30	قطر	2.09	السودان
0.27	الأردن	3.97	عمان

* لغاية 2006

2. تعريف التنمية الحديث

• تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر. وتشتمل أهم وسائل تحقيق مثل هذه التنمية على ما يلي:

- التركيبة المؤسسية
- التسهيلات الاقتصادية
- الفرص الاجتماعية
- الأمان الحماي (أو الوقائي)

• وجد التعريف العريض للتنمية قبولاً دولياً عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشمل على:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.

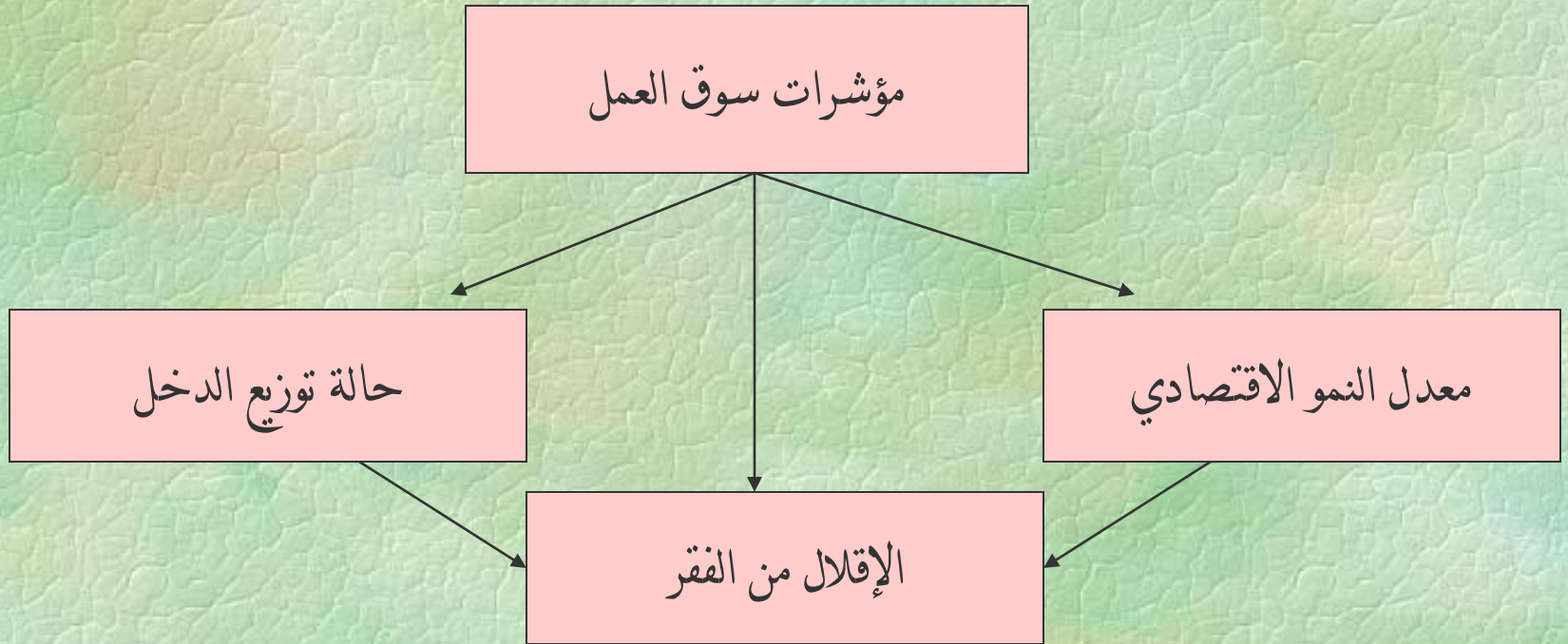
- تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع .
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية .
- كفاءة الاستدامة البيئية .
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

- تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة.
- يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قناتين هما:

➤ قناة النمو الاقتصادي بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد: حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

➤ قناة توزيع الدخل بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع: حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

- على أساس هذا الفهم تتأى أهمية العلاقة بين سوق العمل وسياسات التشغيل في إحداث التنمية بمفهومها الواسع والتي يمكن التعبير عنها على النحو التالي:



3. تحليل سوق العمل

- اقتصاد العمل هو دراسة العمل بحد ذاته ونتائج سوق العمل. ويدرس سلوك أصحاب العمل والعمال على السواء وردود أفعالهم وقراراتهم تجاه الحوافز للأجور، الأسعار، والحوافز الأخرى غير المالية، كخطة العمل على سبيل المثال. ويدرس أيضا الاقتصاد الكلي وعلاقته بسوق العمل من حيث العمالة والبطالة والأجور.

- في هذا البرنامج سوف نتكلم عن بعض نظريات العمل وعلاقة ذلك بالتنمية وبالأخص العلاقة بين الدخل والبطالة والأجور.
- يُدرس سوق العمل على مستوى الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والاقتصاد الكلي (Macroeconomics) وسوف نتكلم عن ذلك بالتفصيل.
- سوف نشق منحني الطلب على العمالة وكذلك منحني العرض، بكثير من التفصيل.

- عندما يلتقي المنحنيان تحدد كمية العمالة والأجر الحقيقي اللذان يتوازن بهما الاقتصاد .
- عندما يزداد العرض على الطلب تحصل بطالة في المدى القريب .
- وهذه البطالة قد تدوم إلا إذا ما تغير الأجر لإعادة التوازن .
- وهناك إثباتات بأن الأجر الحقيقي لا يتغير بسرعة كافية لإزالة البطالة .

- فعلى مستوى المنشأة الصغيرة يقوم المنتج بالتوظيف إذا كانت الإنتاجية الحدية للعامل أعلى من الأجر الحقيقي $mpL > \frac{w}{p}$ ويقوم بتسريح العمل إذا ما كان الأجر الحقيقي أعلى من الإنتاجية $mpL < \frac{w}{p}$.

- وهناك نظريات أخرى عديدة تحاول تفسير وتحليل سوق العمل كنظرية "الأجر الكفاء" (Efficiency Wage) والتي تقول بأن الأجر لا يتحدد بقوى الطلب والعرض فقط وإنما يقوم المنتج بدفع أجر أعلى من الأجر السائد في السوق (لعمل معين) لغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل! لذلك فإن هذه النظرية تفسر وجود البطالة كون الأجر أعلى من الأجر السائد في السوق فيقل الطلب عن العرض.

• في عام 2010 حاز الاقتصاديين (Diamond, Mortensen and Pissarides) على جائزة نوبل في الاقتصاد لعملهم في تطوير نظرية جديدة لتفسير وتحليل سوق العمل وهي نظرية البحث (Search Theory).

• كيف يمكن تفسير معدلات البطالة المتزايدة (هناك مئات الآلاف من خريجي الجامعات المصرية والتونسية والجزائرية والعراقية... الخ) العاطلين عن العمل رغم وجود وظائف شاغرة؟

- وهذه النظرية تبدأ من نقطة أن الباحث عن العمل ليس بالضرورة قادر على اللقاء بالمنشأة الطالبة للعمل . إذا لم يستطع الشخص الباحث عن العمل أن يلقى الشخص الطالب للعمل أبداً فلن يحصل توظيف وعليه البطالة تكون دائمية (No Matching) . وإذا كان الحصول على معلومات عن الوظائف الشاغرة من قبل طالب العمل مكلفا وكان الحصول على معلومات عن عارضي العمل مكلفا فإن اللقاء لن يتم وتبقى البطالة سائدة. كما تتطرق النظرية إلى عدم كفاءة عملية البحث عن عمل حيث إما يكون البحث كثيرا جدا أو قليلا جدا .

4. سياسات التشغيل

- سينصب هذا البرنامج على مناقشة ما يسمى بـ سياسات العمل النشطة (Active Labor Policy) ومؤسسات سوق العمل في العالم بالإضافة للعالم العربي. الهدف الأساسي هو أن نوضح معنى هذه السياسات ودورها في بناء أسواق العمل وعلاج مشكلات العمل وكذلك كيفية تقييم أداءها.

- وسنبداً بالتقييم كونه مسألة ملحة (Pierre, 2007)، المشكلة الأساسية التي واجهت دول العالم الأول (المتطورة) كالولايات المتحدة وأوروبا . . . هي البطالة خلال السنوات العشرين الماضية.

• في تقريرها السنوي في 1994 طالبت (OECD) منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تحرر أسواق العمل، وجعل الأجور أكثر حساسية لمتطلبات السوق وتقليل برامج دعم العاطلين عن العمل (تقليل الفوائد المالية المدفوعة كتعويض للعاطلين عن العمل خوفاً من أن تكون عاملاً مشجعاً على استمرار البطالة) وتقليل القوانين التي تؤمن أعمالاً ووظائف أبدية واللجوء إلى سياسات العمل الناشطة كالتدريب ودعم أرباب العمل الذين يوظفون العاطلين عن العمل وزيادة البرامج التي تسعى إلى تسهيل مهمات البحث عن عمل للعاطلين وكذلك إيجاد عمل لهم ومطابقتهم مع الشواغر... الخ.

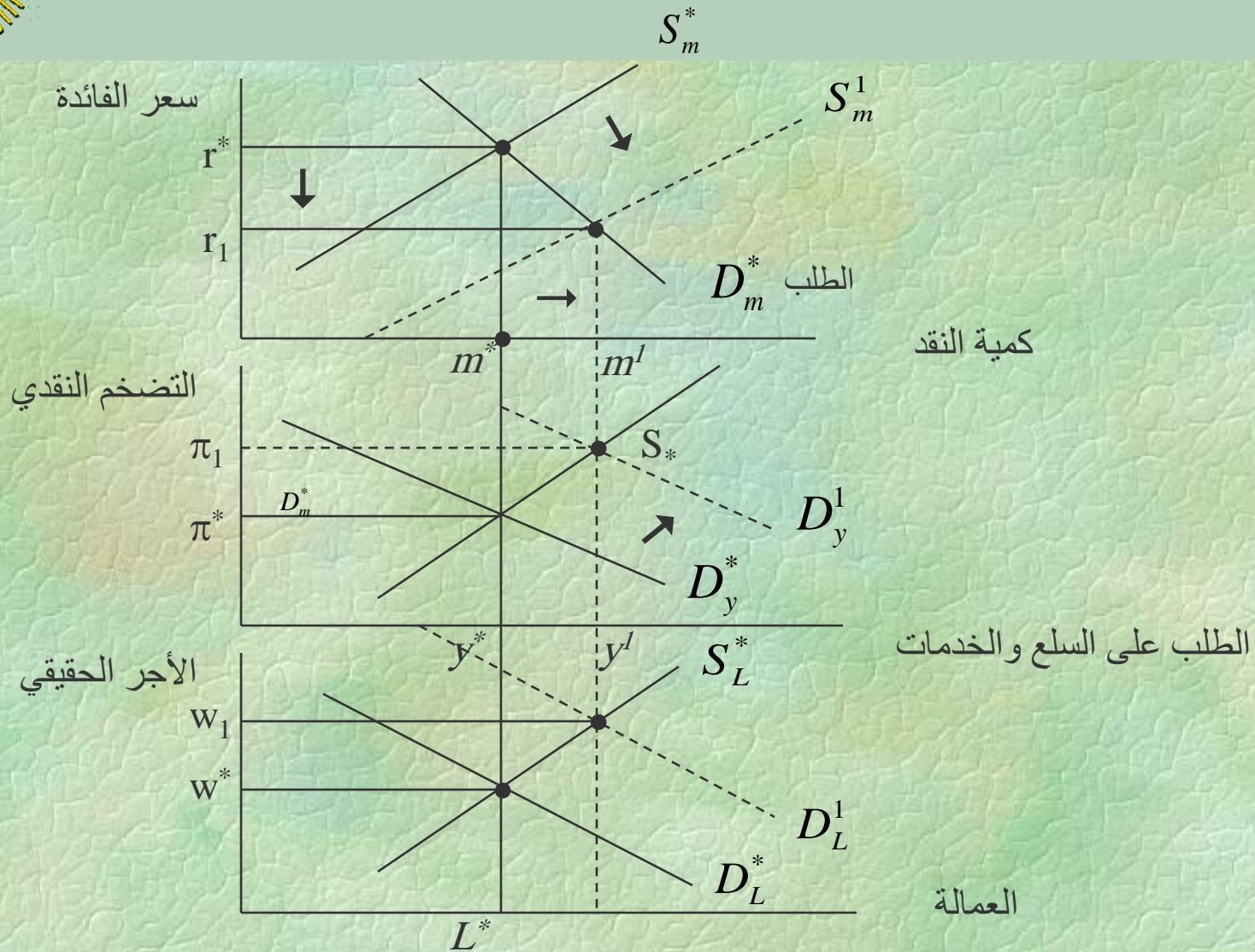
معدلات البطالة في العالم العربي

نسبة مئوية إلى القوة العاملة

2009	12.4	الجزائر
2006	7.6	البحرين
2009	9.7	مصر
2008	15.2	العراق
2009	13.5	الأردن
2004	2.2	الكويت
2007	9.2	لبنان
2006	30	ليبيا
2006	36	موريتانيا
2009	9.9	المغرب
2004	15	عُمان
2009	0.5	قطر
2009	11.6	السعودية
2002	18.7	السودان
2009	9.2	سوريا
2009	14.	تونس
2001	2.4	الإمارات
2007	35	اليمن

Source: International Labor Organization

- والمشكلة الثانية هي عدم نجاح سياسات تنشيط الطلب الإجمالي (Aggregate Demand Policies) التي تهدف إلى رفع الطلب على السلع والخدمات من خلال السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما لغرض تنشيط الاقتصاد وبالتالي زيادة العمالة... (سياسة غير مباشرة).



- هذا الرسم البياني يوضح ميكانيكية السياسة النقدية (Monetary Policy) في تنشيط الطلب وسوق العمل (شرح). السياسة المالية (Fiscal Policy) أيضا سياسة تهدف إلى تنشيط الطلب العالم من خلال زيادة مصاريف الدولة (النفقات الحكومية)، تخفيض الضرائب، أو كلاهما.

- هذه السياسات لم تنجح كليا في تنشيط أسواق العمل . واحدة من أهم المشكلات التي نجمت عنها هي زيادة التضخم النقدي الناجم عن ازدياد معدلات الاستهلاك . والتضخم النقدي مشكلة كبيرة لأنه يخفض من قيمة الثروة ويؤدي إلى أثر سلبي على الاستثمار . . . (مناقشة) .

- هنا بدأت كثير من دول العالم المتطور بالإضافة إلى دول عربية كالمملكة العربية السعودية، وعمان، والكويت، والبحرين برسم سياسات عمل فعالة تهدف إلى التدخل المباشر في سوق العمل ومعالجة النقص أو عدم كمالية أسواق العمل.

- هناك سياسات تسعى إلى تمكين فئات معينة تشعر بالغبين من إيجاد عمل كالشباب والمعوقين وغير المهرة من العاملين . . . الخ وتقسم هذه السياسات عموماً إلى ثلاثة مجاميع: (1) سياسة التدريب (2) خلق فرص العمل مباشرة (3) إيجاد فرص عمل وتحسين المواءمة أو المطابقة (Matching) بين طالبي العمل والشواغر).

- ولكن بالرغم من ذلك فإن "سياسات العمل الناشطة" غير قادرة على حل مشكلة البطالة كلياً . هناك الكثير من الدراسات التي تهدف إلى تقييم هذه السياسات .

• عندما تصبح البطالة مترسخة ويصعب الخلاص منها فإنها تخلق جيل من العمال الذي يصعب توظيفه. في الغرب هناك مشكلة جديدة حيث تختار الأم أن يكون لها أطفال من غير زوج طوعياً (Single Mother) وهن أصبحن يواجهن مشكلة عدم التوظيف أو الأبعاد الاجتماعية لأجيال طويلة. لاحظ أن هناك شيئاً مشابهاً، في اعتقادي، في عالمنا هذا وهو الأمهات اللواتي فقدن أزواجهن في الحروب، فكيف يمكن تشغيلهن؟ أليست هذه مشكلة مماثلة عدا كونها غير طوعية؟

- وتقييم هذه السياسات مهم جدا لأنه سيوفر للحكومات أدلة ميدانية وعلمية عما إذا كانت السياسات ناجحة أم لا. وما هي المشاكل وكيف يمكن علاجها.



المراجع

- James E. Rauch and Scott Kostyshak, 2009, “The Three Arab Worlds”. Journal of Economic Perspectives -Vol. 23, No. 3- Summer 2009-Pages 165-188.
- Modigliani, F., 1970, The Life-Cycle Hypothesis and Inter Country Differences in the Saving Ratio, In Induction, Growth, and Trade: Essays in honour of Sir Roy Harrod, ed. WA Elltis, MF Scott and J.N. Wolfe, 197-205, Oxford.



- Modigliani, F. and R.H. Brumberg, 1954, Utility Analysis and the Consumption Function: An Interpretation of Cross-Section Data, In Post Keynesian Economics, ed. K.K. Kurihara, 388-436, New Brunswick: Rutgers University Press.
- Nelson, R. and E.S. Phelps, 1966, Investments in Humans; Technological Diffusion, and Economic Growth. *American Economic Review* 56 (2), 69-75.



- Phelps, E.S. 1961, The Golden Rule of Accumulation: A table for Growth men, American Economic Review 51 (4), 638-43.
- Phelps, E.S. 1966, Models of Technical Progress and the Golden Rule of Research. Review of Economic Studies, 33 (2), 133-45.
- Pierre, G., 2007, “A Framework for Active Labour Market Policy Evaluation, University of Warwick Working Paper.